

توجه عراقي لفتح ملف الانتحاريين السعوديين



أكد عدد من النواب في البرلمان، ضرورة فتح ملف الانتحاريين السعوديين في العراق والذين تسببوا بقتل مئات الآلاف من المواطنين، فيما أكد خبير قانوني أن هذا الموضوع من الناحية السياسية لا يمكن أن يحمل.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان عباس صروط، إن "هناك توجهاً من قبل قوى برلمانية وسياسية لفتح ملف الإرهابيين السعوديين في العراق، خصوصاً مع بروز الكثير من الاعترافات عن دخول آلاف الانتحاريين والإرهابيين السعوديين وتنفيذ عمليات سبّبت قتل وإصابة الآلاف"، مبيناً أنه "الآن من حق بغداد المطالبة بحقوق القتلى والجرحى".

وأضاف "من الممكن جداً أن يشرّع البرلمان العراقي قانوناً يلزم الرياض بدفع تعويضات مالية، كما فعلت الولايات المتحدة، بتشريعها قانون جاستا، وهذا القانون يحتاج إلى دراسة".

من جهته، يرى القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي، أن "على القوى السياسية الرئيسية في

البلاد، وكذلك الحكومة، أن تبدأ فعلياً بخطوة أخذ حقوق نحو 100 ألف عراقي فُتِلوا بفعل العمليات الإرهابية، ومحاسبة الدول التي جاء منها الإرهابيون إلى العراق، وأُولاها السعودية".

وتابع انه "يجب أن يكون الدم العراقي فوق المصالح والعلاقات الشخصية، التي يتميز بها بعض قادة العراق مع بعض الدول، خصوصاً أن اتخاذ هذه الخطوة، سيكون رادعاً لكل الدول التي تسعى إلى إعادة الإرهاب إلى العراق"، لافتاً الى "وجود أدلة رسمية تؤكد مشاركة مؤسسات وشخصيات رسمية وغير رسمية سعودية في دعم الإرهاب في العراق، وبعض الإرهابيين".

ومن الناحية القانونية، يمكن للعراق التحرك نحو مجلس الأمن الدولي، لإصدار قرار يعطيه الحق بالحصول على تعويضات من السعودية.